



المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية اللغة العربية بجرجا (جرجا عبر التاريخ وجهود علمائها في خدمة العلوم الإنسانية)

١٤ - ١٥ شوال ١٤٤٦هـ / الموافق : ١٣ - ١٤ أبريل ٢٠٢٥م

توجيهات الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) للقراءات القرآنية
في ضوء شرحه للعوامل المائة دراسة نحوية.

Instructions of Sheikh Khalid al-Azhari (d. 905 ah)
for Quranic readings In light of his explanation
of the hundred factors, a grammatical study

بقلم الدكتور

عرفة عبدالرحمن سلطان علي

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا
جامعة الأزهر جمهورية مصر العربية.

العدد الثاني

توجيهات الشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) للقراءات القرآنية

في ضوء شرحه للعوامل المائة دراسة نحوية

عرفة عبدالرحمن سلطان علي

قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بجرجا جامعة الأزهر جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني : arafaali.2040@azhar.edu.eg

الملخص

تناول البحث القراءات القرآنية التي قام الشيخ خالد الأزهرى بتوجيهها وإبداء رأيه فيها في كتابه شرح العوامل المائة.

وكان الهدف من هذه الدراسة إبراز الجهود النحوية للشيخ خالد الأزهرى من خلال توجيهه للقراءات التي أوردها في هذا الكتاب.

وقد جاء البحث في: مقدمة، وتمهيد، وثمانى مسائل، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع .

واعتمد الباحث المنهج الاستقرائى التحليلي، وقد أثبت البحث أن القراءات القرآنية لها مكانة كبيرة في ترسيخ القواعد النحوية .

الكلمات المفتاحية: توجيهات ، الشيخ خالد الأزهرى ، للقراءات ، شرحه

للعوامل .

**Instructions of Sheikh Khalid al-Azhari (d. 905 ah)
for Quranic readings In light of his explanation
of the hundred factors, a grammatical study**

Arafa Abdulrahman Sultan Ali

Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Girga, Al-Azhar
University, Egypt.

Email: arafaali.2040@azhar.edu.eg

Abstract:

The research dealt with the Quranic readings that Sheikh Khalid al-Azhari directed and expressed his opinion on in his book explaining the hundred factors.

The aim of this study was to highlight the grammatical efforts of Sheikh Khalid al-Azhari by directing him to the readings he mentioned in this book.

The research was presented in: an introduction, a preface, eight issues, a conclusion, and a bibliography of sources and references.

The researcher adopted the inductive-analytical approach , and the research has proved that Quranic readings have a great place in consolidating grammatical rules.

Keywords: Guidance, Sheikh Khaled Al-Azhari, for readings, his explanation of the factors .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، والمرسلين ،
سيدنا محمد وعلى آله ، وصحبه أجمعين ،
وبعد :

فمن مصنفات الشيخ خالد الأزهرى في الدراسات النحوية، والصرفية شرحه
لكتاب العوامل المائة في أصول العربية لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني المتوفى
سنة ٤٧٤ هـ .

وقد حظي هذا الكتاب لدى الدارسين من أبناء العربية، وغيرهم بشروح ،
ونظم ، وإعراب فكان ذلك خير شاهد على الاهتمام به .
وكان الشيخ خالد الأزهرى من العلماء الذين لهم جهد طيب في شرح هذا
الكتاب.

ويتميز شرح الشيخ خالد - كبقية مصنفاته- بالأسلوب السهل الواضح
الذي يساعد الطلاب على الإفادة في تحصيل المادة العلمية ، وما فيها من أحكام .
وبدأ شرحه هذا بقوله : "الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد :فهذا شرح لطيف لألفاظ العوامل
النحوية ... " إلى آخره .

وقد كان من منهجه في هذا الشرح الاحتجاج بالقراءات ، وتوجيهها
نحويا^(١)، فاستغنت بالله على جمع هذه القراءات ، ودراستها في مسائل نحوية ،
فكان هذا البحث .

(١) ينظر : الشيخ خالد الأزهرى وجهوده النحوية والصرفية ص ٤٦ .

وتأتى أهمية هذا الموضوع فيما يأتى :

اتصاله بالقرآن الكريم اتصالا مباشرا ، ثم إبراز الجهود النحوية للشيخ خالد الأزهرى من خلال توجيهه للقراءات الواردة في هذا الشرح .
وقد جاء البحث في مقدمة ، وتمهيد ، وثمانى مسائل ، وخاتمة وثبت للمصادر والمرجع .

منهج البحث : اتبعت المنهج الاستقرائى الوصفى التحليلي، وكانت طريقته كالتالى :

ذكرت القراءة، ثم خرجتها، وبينت توجيه الشيخ خالد الأزهرى لها بإيراد نص كلامه فيها، ثم دراستها دراسة نحوية ، موضحا أقوال النحويين والمعرّبين وآراءهم وبيان موقف الشيخ خالد الأزهرى منها مع ترجيح ما قويت حجته، وعنونت للمسألة بموطن الشاهد فيها، ورتبت المسائل حسب ورودها في الشرح، ثم أردفت البحث بخاتمة وثبت للمصادر والمراجع .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تمهيد

التعريف بالشيخ خالد الأزهرى، وأنواع القراءات

المطلب الأول : التعريف بالشيخ خالد الأزهرى بإيجاز^(١)

اسمه ، ونسبه ، ومولده :

هو الشيخ : خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الجرجاوي الشافعي المذهب ، النحوي ، الأزهرى ، المعروف بالوقاد .

فالجرجاوي نسبة إلى مسقط رأسه بلدة جرجا بصعيد مصر، والأزهرى نسبة إلى الأزهر الشريف بالقاهرة الذي التحق به للتعليم .

ولد الشيخ خالد الأزهرى سنة ٨٣٨هـ ببلدة جرجا بصعيد مصر، وبها نشأ، ونما، وترعرع، وتفتحت عقليته، ثم انتقل إلى القاهرة لتلقي العلوم بها، فالتحق بالأزهر، واشتغاله بالعلم كان على كبر، فقد بلغ في بداية علمه ستاً وثلاثين سنة. وقد لقب بالوقاد ، لأنه كان يشتغل بإيقاد مصابيح الأزهر ، وأن فتيلة سقطت منه على كراسة بعض الطلبة فشتمه ، وعيره بالجهل ، فترك الوقادة ، وأكب على طلب العلم حتى برع فيه فلقب بصنعتة، وله عدة كنى ، فكنى بأبي الوليد ، وبزين الدين ، وبأبي الفضل .^(٢)

مصنفاته ووفاته :

تتمثل مكانة الشيخ خالد العلمية في مؤلفاته التي تدل على البراعة العلمية التي وصل إليها ، ومن أهمها :

(١) ينظر ترجمته في : الضوء اللامع : ٣ / ١٧١ ، والأعلام : ٢ / ٢٩٧ ومعجم المؤلفين :

٩٦/٤ ، وشذرات الذهب : ٨ / ٢٦ ، والشيخ خالد الأزهرى وجهوده النحوية : ١٠ ،

ومقدمة شرح العوامل المائة : ٤٥ .

(٢) ينظر : الحاشية السابقة .

المقدمة الأزهرية ، وشرح المقدمة الأزهرية ، وإعراب الأجرومية ، وشرح الأجرومية ، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، وتمارين الطلاب في صناعة الإعراب ، والتصريح بمضمون التوضيح ، وشرح العوامل المائة .
وكانت وفاته سنة خمس وتسعمائة من الهجرة .^(١)

المطلب الثاني : أنواع القراءات

القراءات : جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعي لـ " قرأ " .
وفي الاصطلاح : مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات ، والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها .^(٢)
وقد ضبط علماء القراءات القراءة المقبولة بقاعدة مشهورة متفق عليها بينهم ، وهي : كل قراءة وافقت رسم أحد المصاحف ولو احتمالا ، وتواتر سندها فهي القراءة الصحيحة .^(٣)
ينقل السيوطي^(٤) عن ابن الجزري أن أنواع القراءات من حيث السند ستة أقسام:

الأول : المتواتر ، وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم.
مثاله: ما اتفقت الطرق على نقله عن السبعة^(٥)، وهذا هو الغالب في القراءات .

(١) ينظر : الحاشية السابقة .

(٢) ينظر : مناهل العرفان في علوم القرآن : ١ / ٢٨٤ .

(٣) ينظر : مباحث في علوم القرآن : ٥ / ٣ .

(٤) ينظر : الاتقان في علوم القرآن : ١ / ١٣٢ - ١٣٣ .

(٥) مذهب الجمهور أن القراءات السبع متواترة ، ينظر : البرهان ١ / ٣١٨ .

الثاني: المشهور، وهو ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله ، وهكذا ، ووافق العربية ، ووافق أحد المصاحف العثمانية سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين ، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ، ولا من الشذوذ إلا أنه لم يبلغ درجة التواتر .

مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض ، ومن أشهر ما صنف في هذين النوعين : التيسير للداني ، والشاطبية ، واسمها (حرز الأمانى ووجه التهاني) لأبي القاسم الشاطبي وطيبة النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، وهذان النوعان هما اللذان يقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما، ولا يجوز إنكار شيء منهما .

النوع الثالث : ما صح سنده ، وخالف الرسم ، أو العربية ، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ، وهذا النوع لا يقرأ به ، ولا يجب اعتقاده ، من ذلك ما أخرجه الحاكم عن طريق عاصم الجحدري عن أبي بكرة أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قرأ " مُتَكِنِينَ عَلَى رَفَارِفٍ خُضِرَ وَعَبَاقِرِي حِسَانٍ " ^(١) ، و منه قراءة " لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ " ^(٢) بفتح الفاء .

النوع الرابع : الشاذ ، وهو ما لم يصح سنده ، كقراءة ابن السميع " فاليوم نُنْجِيكَ بِبَدَنِكَ " بالحاء المهملة " لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً " ^(٣) بفتح اللام من كلمة (خلف) .

(١) من الآية ٧٦ سورة الرحمن ، لم أقف على هذه القراءة ، ولا تعتبر قرآنا ، لفقدائها شرطا أو أكثر من شروط ثبوته وقراءة حفص : " متكنين على رفرف خضر وعبقري حسان " .

(٢) من الآية ١٢٨ سورة التوبة ، وينظر القراءة في : تفسير البيضاوي : ١ / ١٨٦ وقراءة حفص : " من أنفسكم " بضم الفاء .

(٣) من الآية ٩٢ سورة يونس ، وينظر القراءة في : النشر : ١ / ١٦ وقراءة حفص : " فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية " بالميم المعجمة ، وسكون اللام في " خلفك " .

الخامس : الموضوع : وهو ما ينسب الى قائله من غير أصل ، مثال ذلك :
القراءات التي جمعها محمد بن جعفر الخزاعي، ونسبها إلى أبي حنيفة كقراءة
"﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾"^(١) برفع اسم الجلالة ، ونصب (العلماء) .

النوع السادس : ما يشبه المدرج من أنواع الحديث : وهوما زيد في
القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد بن أبي وقاص : " وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ " ^(٢)
بزيادة لفظ (أم) ، وقراءة " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ " ^(٣)
بزيادة عبارة (في مواسم الحج) .

وهذه الأنواع الأربعة الأخيرة لا تحل القراءة بها، ويعاقب من قرأ بها على
جهة التعبير .

وجدير بالذكر أن قارئ القرآن لا يسمى مقرئاً حتى ولو حفظ العشر كلها،
والأربع عشرة إلا إذا أحكمها بالسماع، والمشافهة . ^(٤)
وفيما يأتي دراسة مسائل القراءات التي قام الشيخ خالد الأزهرى بتوجيهها
نحوياً في كتابه شرح العوامل المائة للجرجاني.

(١) من الآية ١٢٨ سورة فاطر ، وينظر القراءة في : النشر : ١ / ١٦ .

(٢) لم أقف عليها، وهي قراءة تفسيرية ولا تعد قرآناً لفقدائها شرطاً أو أكثر من شروط ثبوته .

(٣) لم أقف عليها، وهي كسابقتها .

(٤) ينظر : مباحث في علوم القرآن : ٤/٥ ، ومناهل العرفان في علوم القرآن : ٢٩٧/١ .

١- إضافة المائة إلى الجمع

قرأ الجمهور قوله تعالى: " وَكَبِشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ " ^(١) بتنوين " مائة " ،
وقرأ حمزة ، والكسائي بغير تنوين على الإضافة، وقرأ أبي " ثلاث مائة سنة " ^(٢).
عرض الشيخ خالد الأزهرى لهذه القراءات في معرض شرحه لقول
الجرجاني : " مائة عامل " فقال ما نصه :

" ... فإن قيل : إن مميز المائة كما جاء مفردا جاء جمعا أيضا ، حيث قرئ
في قوله تعالى : " وَكَبِشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ " بالتنوين على البدل من " ثَلَاثَ مِائَةٍ
" ، وقرئ ثلاث مائة سنين " بالإضافة ، " سنين " جمع سنة ، وأضيفت المائة إلى
" سنين " ، فما المرجح في اختيار المميز المفرد على الجمع ؟ ^(٣)

قيل : إنه يجوز أن يقول : مائة عوامل من ينون " ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ " بدل
عنده ، ومن يضيف المائة إلى " سنين " ف " سنين " محمول عنده على وضع
الجمع موضع الواحد ، ولهذا جاء قراءة أبي " ثلاثمائة سنة " ، ووضع الجمع
موضع الواحد خلاف الأصل ، مع أن مميز المائة مفرد مخفوض كما تقتضيه
القاعدة النحوية " ^(٤) أهـ .

وتوضح ذلك فيما يلي :

ذكر النحويون ^(٥) أن الأعداد لكونها مبهمة تحتاج إلى مميز ، وهو على
ضربين : مجرور، ومنصوب :

(١) من الآية : ٢٥ سورة الكهف .

(٢) ينظر: الحجة : ١٣٦ / ٥ ، والنشر: ٣١٠ / ٢ ، والإتحاف : ٢١٢ / ٢ .

(٣) يقصد في عبارة الجرجاني " مائة عامل " .

(٤) شرح العوامل المائة : ٨١ .

(٥) ينظر: المفصل : ٦٧ ، ودليل السالك : ٧٤ / ٣ ، وشرح المفصل : ١٩ / ٦ ، والمغرب في ترتيب

المغرب : ٤٢١ / ٢ .

فالمجرور على ضربين : مجموع ، ومفرد ، فالمجموع مميز الثلاثة ، إلى العشرة ، وحقه أن يكون جمع قلة نحو : ثلاثة أفلس ، وأربعة غلمة ، وخمسة أثواب ، إلا إذا لم يوجد نحو : ثلاثة شسوع ، وعشرة رجال ، وأما " ثلاثة قروء " مع وجدان (أقرأ) ، فلكونه أكثر استعمالاً .

والمفرد مميز المائة ، والألف ، وما يتضاعف منها ، نحو : عندي مائة درهم ، ومائتا ثوب ، وثلاثمائة دينار ، وألف عبد ، وألفا أمة ، وثلاثة آلاف فرس^(١) .

وقد يأتي تمييز المائة جمعا مجرورا كما في قوله تعالى : " وَكَبِشُوا فِي كَهْنِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سَنِينَ وَأَزْدَادُوا تَسْعًا " .

حيث قرئ " ثلاث مائة " بالتثنية ، ومن غير تثنية ، والتثنية قراءة حفص . وتبين أن تمييز المائة يكون مفردا مضافا إلى العدد ، ومن ثم وجه الشيخ خالد الأزهرى هذه القراءة على أن " سِنِينَ " منصوب على البدل من " مائة " .

وكان العلماء قد نصوا على أن " سِنِينَ " منصوب بـ " لبثوا " ثم أبدل منها " ثلاث مائة " فكأنه قال : " ولبثوا سنين ثلاثمائة " كقولك : صمت أياما خمسة ، وذكروا أنه يجوز نصب " ثلاثمائة " بـ " لبثوا " و " سنين " بدل منها أو مفسرة لها ، وقيل " سنين " عطف بيان على " ثلاث " ، وقيل : بدل من مائة ، بمعنى مئات ، والتثنية هو الاختيار ، لأنه المستعمل المشهور^(٢) .

(١) والمنصوب مميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، ولا يكون إلا مفردا ، نحو : أحد عشر رجلا ، وإحدى عشرة امرأة ، واثنتا عشرة عينا " وتسع وتسعون نعجة " ، ينظر : شرح الأشموني : ١٣٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط : ٣/ ٣٤٢ ، والخصائص اللغوية لرواية حفص : ١٤٣ .

ورجح أبو علي الفارسي، والرضي^(١) كون " سنين " منصوبا على البدل لا على التمييز، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: جمع مميز المائة، ونصبه، فكأنه قال: ولبنوا سنين، وكذا قوله تعالى " اثني عشرة أسباطا " وإلا لزم الشذوذ بجمع المميز . وقال الزجاج : " لو انتصب " سنين " على التمييز لوجب أن يكون لبثوا تسعمائة سنة " ^(٢)، ووجهه : أنه فهم أن مميز المائة واحد من مائة ، كقولك : مائة رجل ، فرجل واحد من المائة ، فلو كان " سنين " تمييزا ، لكان واحدا من ثلاثمائة ، وأقل السنين ثلاثة ، فكأنه قال : ثلاث مائة ثلاث، فتكون تسعمائة " ^(٣) . وقال الزمخشري : إن " سنين " عطف بيان لـ " ثلاثمائة " ، لأن مميز "مائة وأخواتها مجرور مفرد .

وذكر أبو حيان أن عطف البيان لا يجوز على مذهب البصريين ^(٤) . وحكى أبو البقاء^(٥) أن قوما أجازوا أن يكون " سنين " بدلا من " مائة " ، لأنهما في معنى الجمع ، ولا يجوز أن يكون " سنين " في هذه القراءة تمييزا ، لأن ذلك إنما يجيء في ضرورة مع أفراد التمييز، كقوله : إذا عاش الفتى مائتين عاما ... فقد ذهب اللذأة والفتاء ^(٦)

واختار الشيخ خالد الأزهرى كون "سنين" على هذه القراءة بدلا لا تمييزا . وأما القراءة بغير تنوين ، وهي قراءة حمزة ، والكسائي فقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى أن هذه القراءة تؤدي إلى جر " سنين " على الإضافة، وعليه تكون

(١) ينظر: الحجة : ١٣٦/٥ ، وشرح الكافية : ٣٠٥/٣، وفتح القدير: ٣٧٦/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٨/٣ .

(٣) ينظر : البحر المحيط : ٣/٢٤٣ .

(١) ينظر : البحر المحيط : ٣/٢٤٣ .

(٢) ينظر : اللباب : ٤٦٣، والبحر المحيط: ٣/٢٤٣.

(٦) البيت من الوافر ، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في خزانة الأدب ٢٥٤/٧، ومن مواضعه: شرح عمدة الحافظ : ٩٠ ، وشرح التسهيل : ١٢٣/٢، والكتاب: ٢٩٣/١، ونسبه إلى الربيع بن ضبع الفزاري ، ثم عاد ونسبه إلى يزيد بن ضبة.

" سنين " تمييزاً على وضع الجمع موضع الواحد في التمييز ، وأيده بقراءة أبي " ثلاثمائة سنة " ، وقد نص الأخفش ، والفراء ، وأبو علي الفارسي^(١) على جواز ذلك .
وفصل ابن الجزري القول في هذه القراءة فقال : " فحمزة ، والكسائي ، وخلف بغير تنوين على الإضافة أوقعوا الجمع في " سنين " موقع المفرد ، و " مائة " واحد وقع موقع الجمع ، لأن مميز الثلاثة إلى العشرة مجموع مجرور كثلاثة أيام ، فقياسه : ثلاث مئات ، أو مئين ، لكن وحد اعتماداً على العقد السابق ، ومميز المائة موحد مجرور ، فقياسه : مائة سنة ، وجمع تنبيهها على الأصل " (٢) أهـ .

وكان المبرد^(٣) قد منع القول بأن إضافة " مائة " إلى " سنين " من باب التنبيه على الأصل ، لقلة استعماله ، فهو حسن في القياس ضعيف في الاستعمال ، ولم يجز ذلك إلا في الشعر للضرورة ، لأنه في المعنى جماعة ، وحكم على هذه القراءة بأنها خطأ في الكلام غير جائز .

وفيه نظر ، وذلك لورود هذه القراءة بمخالفته ، وهي قراءة متواترة ، والقراءة لا تخالف ، لأنها السنة ، كما ذكر سيبويه^(٤) .

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٣٨/٢ ، وفتح القدير: ٣٧٦/٣ ، والإتحاف : ٢١٣/٢ .

(٢) ينظر: الإتحاف : ٢١٣/٢ .

(٣) ينظر: المقتضب: ١٦٩/٢ ، والقراءات القرآنية في شرح ابن النازم: ١١٨٠ .

(٤) ينظر: الكتاب : ١٤٨/١ ، والقراءات القرآنية في شرح ابن النازم: ١١٨٠ .

٢ - العطف على محل اسم " إن " قبل استكمال الخبر

قرأ الجمهور " وملائكته " بالنصب في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾^(١)، وقرأ " وملائكته " بالرفع^(٢) .

وفي توجيه هذه القراءة يقول الشيخ خالد الأزهرى - في معرض حديثه عن العطف على محل اسم " إن " المكسورة قبل استكمال الخبر: " فإن قيل: إن شرط العطف على محل اسم " إن " المكسورة مضي الخبر غير صحيح كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^(٣)، قيل: يحتمل أن يكون الخبر المذكور خبرا لـ " الصابئون " ، وخبر " إن " محذوف كما جاء في المثال المشهور :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ، والرأي مُخْتَلَفٌ^(٤)
وعليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ فيمن قرأ " وملائكته " بالرفع على أنه عطف على محل اسم " إن " تقديره : " إن الله يصلي على النبي وملائكته يصلون عليه "^(٥) أهـ .
وفيما يلي توضيح ذلك :

(١) من الآية : ٥٦ سورة الأحزاب .

(٢) لم أقف عليها في كتب القراءات ، وينظر القراءة في : إملأ ما من به الرحمن : ٣ / ٦٨ ، والبحر المحيط : ٧ / ٢٣٥ ، وفتح القدير : ٤ / ٣٩٦ .

(٣) من الآية : ٦٩ سورة المائدة .

(٤) البيت من المنسرح ، وهو لقيس بن الخثيم في ملحق ديوانه ٢٣٩ ، والكتاب : ١ / ٧٥ ، ومن مواضعه جمهرة أشعار العرب : ١ / ١ ، ولسان العرب : ٣ / ٣٥٧ ، والإيضاح في علوم البلاغة : ١ / ٢٦ .

(٥) شرح العوامل المائة : ١٥٩ .

اختلف النحويون في العطف على موضع " إن قبل استكمال الخبر ، فالجمهور من البصريين ^(١) على تعيين النصب ، وعدم جواز الرفع بحال ، وذلك ، لأنك إذا قلت : إنك وزيد قائمان ، وجب أن يكون (زيد) مرفوعا بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا في خبر (زيد) ، وتكون " إن " عاملة في الكاف ، وقد اجتمعا ، وذلك لا يجوز .

أما الكوفيون فاختلفوا : فذهب الكسائي ^(٢) إلى جواز العطف على موضع اسم (إن) المنصوب قبل ذكر الخبر ، وجواز الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى : " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر " وقراءة بعضهم : " إن الله وملائكته " بالرفع ، ومنه قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ ^(٣)

وأما الفراء ^(٤) فاشتراط لجواز العطف هنا — خفاء إعراب الاسم كما في آية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ ﴾ ، وبما حكاه سيبويه ^(٥) عن بعض العرب : إنك وزيد ذاهبان .

وقد أشار الشيخ خالد الأزهرى إلى هذا الخلاف ، وظاهر كلامه اختيار مذهب البصريين القائلين بمنع العطف على موضع (إن) قبل مضي الخبر ، وخرج قوله " والصابئون " على أنه مبتدأ ، خبره قوله : " من آمن بالله واليوم الآخر " ،

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٥٥ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٢١٩ ، وأسرار العربية : ١ / ٧١ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٦٥ ، والمحزر الوجيز : ٤ / ٢١٩ ، وأسرار العربية : ١ / ٧٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لضابي بن الحارث البرجمي ، ومن مواضعه : الكتاب : ١ / ٧٥ ، وسر الصناعة : ٣٧٢ ، والإتصاف : ٩٤ ، وشرح المفصل : ١ / ٧٣ ، ورصف المباني : ٢٦٧ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١٠ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٦٤ .

(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٥٥ .

وخبر (إن) محذوف دل عليه الثاني ، وعليه خرج قوله : "وملائكته" بالرفع ،
على أنه مبتدأ خبره "يصلون"، والتقدير : إن الله يصلي على النبي ، وملائكته
يصلون ، واستشهد لذلك بما جاء في المثال :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
والتقدير : نحن بما عندنا راضون ، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ،
وهذا الحذف قليل .

وكان النحويون قد خرجوا ما استشهد به الكسائي ، والفراء بما يأتي^(١) :
أما آية " والصابئون " فعلى التقديم، والتأخير ، أي : إن الذين آمنوا والذين
هادوا من آمن بالله واليوم الآخر – وعمل صالحا – فلا خوف عليهم ، ولا هم
يحزنون ، والصابئون ، والنصارى كذلك . فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه ،
كما هو الكثير .

وأما قراءة " وملائكته " فيمن قرأ بالرفع فيتعين فيها أن يكون على الحذف
من الأول لدلالة الثاني عليه .

وهذا التخريج ذكره الشيخ خالد الأزهرى، واستند في ذلك بما ورد من قولهم:
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
قال أبو جعفر النحاس : " وحكي " وملائكته " بالرفع ، وأجاز الكسائي على
هذا : إن زيدا وعمرو منطلقان ، ومنع هذا جميع النحويين غيره . قال أبو جعفر :
"وسمعت علي بن سليمان يقول : الآية تشبه ما أجازه ، لأنك لو قلت : إن زيدا
وعمر منطلقان أعملت في منطلقين شيئين ، وهذا محال ، والتقدير في الآية :

(١) ينظر أسرار العربية : ١ / ٧٢ – ٧٣ ، وأوضح المسالك : ١ / ٢٦٢ – ٢٦٤ .

إن الله - عز وجل - يصلي على النبي ، وملائكته يصلون على النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم حذفت من الأول لدلالة الثاني عليه ، والذي قال حسن ... " (١) .
وأما قوله " فإني وقيار بها لغريب " فيتعين فيه أن يكون على التقديم ، والتأخير ، لأنه لا يتأتى فيه أن يكون على الحذف من الأول لأجل اللام إلا إن قدرت زائدة .

وأما قول بعض العرب : إنك وزيد ذاهبان ، فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وجعله بمنزلة قول الشاعر :
بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٢)
فقال (سابق) بالجر على العطف ، وإن كان المعطوف عليه منصوبا ، لتوهم حرف الجر فيه .

ولا خلاف في أن هذا نادر لا يقاس عليه .
و يظهر لي مما تقدم أن ما ذهب إليه الكسائي من جواز العطف على موضع (إن) قبل استكمال الخبر هو الحق ، لوروده في القرآن الكريم " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر " فقد قرئ في السبعة برفع "الصابئون"، وهذا دليل في غاية القوة على جواز الرفع بعد العطف قبل مجيئ الخبر .
وقد جاء العطف بالرفع في كلام العرب شعرا ، ونثرا ، فمن النثر ما حكاه سيبويه : إنك وزيد ذاهبان ، برفع (زيد) قبل مجيئ الخبر .

وأما الشعر فكثير (٣)، ومنه قول الشاعر :
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ
وأيضا فإن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

(١) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ٦٥ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه : ٢٨٧ ، ومن مواضعه : الكتاب : ٨٣ / ١ ، والخصائص : ٣٥٣ / ٢ ، وأسرار العربية : ٧٢ / ١ ، والإتصاف : ١٩١ / ١ .

(٣) ينظر : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك : ١ / ٢٠٠ .

٣ - منع الفصل بين (أن) المخففة من الثقلية وبين خبرها إذا كان

جملة فعلية فعلها دعاء

قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ ^(١) بتشديد " أن " ، وقرأ ﴿ وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ بتخفيف " أن " . ^(٢)

وقد وجه الشيخ خالد الأزهرى قراءة التخفيف ، وذلك في معرض حديثه عن خبر (أن) المخففة ، فذكر أنه يكون جملة لا مفرد ، وأنه إن كانت الجملة اسمية ، أو فعلية فعلها جامد ، أو متصرف ، وهو دعاء لم تحتج (أن) المخففة إلى فاصل بينها ، وبين خبرها ، ثم قال : " ... ومثال الفعلية التي فعلها متصرف ، وهو دعاء ﴿ وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ " في قراءة من خفف " أن " ، وكسر الضاد ، ف " أن " في هذه الآية مخففة من الثقلية ، لأن " غضب " من الأفعال المتصرفة ، ووقع دعاء ، وتقديره " والخامسة أنه غضب الله عليها " ... ^(٣) " أه . وفيما يلي تبين ذلك :

ذكر النحويون ^(٤) أن (أن) المخففة من الثقلية ثلاثية وضعاً ، وهي (أن) المفتوحة المشددة النون ، وإذا خففت (أن) المفتوحة يبقى العمل وجوباً ، فتنصب الاسم ، وترفع الخبر كأصلها ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً لا يبرز إلا في ضرورة ، كقول الشاعر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي ... طَلَاكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ ^(٥)

(١) من الآية : ٩ سورة النور .

(٢) قرأ نافع بتخفيف " أن " ، وكسر الضاد من " غضب " ، فيكون الفعل بصيغة الماضي . ينظر : المحتسب : ٢ / ١٠٣ ، والإتحاف : ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٣) شرح العوامل المائة : ١٦٢ - ١٦٣ .

(٤) ينظر : الجنى الداني : ٢١٩ ، وشرح المفصل : ٨ / ٧٧ .

(٥) البيت من الطويل ، ومن مواضعه : الإتيان : ١ / ٢٠٥ ، وشرح المفصل : ٨ / ٧١ ، ٧٥ ، والمساعد : ١ / ٢٣٠ ، والجنى الداني : ٢١٩ .

وقوله : بِأَنَّكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيْعٌ ... وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا^(١)
وأجاز بعضهم بروز اسم (أَنْ) المخففة في غير الضرورة ، ونقل عن
البصريين ^(٢).

ولا يلزم كون اسمها المنوي ضمير شأن خلافا لقوم ^(٣)، وقد قدر سيبويه^(٤)
في قوله تعالى: ﴿ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ... ﴾ ^(٥) أَنَّكَ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَّقْتَ
الرُّؤْيَا.

ويجب في خبرها أن يكون جملة ، فإن كانت اسمية ، أو فعلية فعلها جامد ،
أو دعاء لم تحتج إلى فاصل ^(٦)، فمثال الاسمية قوله تعالى : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ﴾ ، ومثال الفعلية التي فعلها جامد : ﴿ وَأَنْ يُسْرَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ، ومثال
الفعلية التي فعلها متصرف وهو دعاء ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ في قراءة
من خفف " أَنْ " ، والقراءة المشهورة بتشديد " أَنْ " .

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى هذا التوجيه حيث قال : " أَنْ " في هذه الآية
مخففة من الثقيلة ، لأن " غضب " من الأفعال المتصرفة ، ووقع دعاء ، تقديره :
والخامسة أنه غضب الله عليها " .

وهو تابع في ذلك لمن سبقه ، قال ابن عطية : " قوله " أَنْ غضب " قد
وليها الفعل ، قال أبو علي^(٧) : وأهل العربية يستقبحون أن يليها الفعل إلا أن

(١) البيت من المتقارب ، ومن مواضعه : الإتصاف : ١ / ٢٠٧ ، وشرح المفصل : ٨ / ٧٥ ،
والجنى الداني : ٢١٩ ، والمغني : ٥٥١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل : ٨ / ٧٧ ، والجنى الداني : ٢١٩ .

(٣) ينظر : الجنى الداني : ٢١٩ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦٧ .

(٥) من الآية ١٠٥ سورة الصافات

(٦) ينظر : الجنى الداني : ٢١٩ ، والأشباه والنظائر : ١ / ٧٠ .

(٧) ينظر : الحجة : ٥ / ٣١٥ .

يفصل بينها وبينه بشيء ، نحو " عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ " ^(١) ، " أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَا يَرْجِعُ " ^(٢) ، فأما قوله " وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى " فذلك لقلة تمكن (ليس) في الأفعال ، وأما قوله " أَنْ بورك من في النار " ^(٣) فـ " بورك " في معنى الدعاء فلم يجى دخول الفاعل، لئلا يفسد المعنى . فظاهر هذا أن " غضب " ليس دعاء بل هو خبر عن " غضب الله عليها " والظاهر أنه دعاء كما أن " بورك " كذلك ، وليس المعنى على الإخبار فيهما ، فاعتراض أبي علي ليس بمرضي ^(٤) .

وقال بعض المتأخرين : الحق أن الطلبية معنى الخبرية لفظا تجوز ^(٥) .
وذهب ابن الطراوة إلى أن " أَنْ " زائدة لا غير ، وجوزه ابن مالك ^(٦) .
ويجب الفصل بين (أَنْ) المخففة ، وخبرها إذا كان جملة في غير المواضع السابقة ^(٧) .

ومذهب الكوفيين في (أَنْ) المخففة أنها لا تعمل لا في ظاهر ، ولا في مضمرة ^(٨) ، وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظا وتقديرا، فلا يكون لها عمل ^(٩) .

(١) من الآية : ٢٠ سورة المزمل .

(٢) من الآية : ٨ سورة طه .

(٣) من الآية : ٨ سورة النمل .

(٤) المحرر الوجيز : ٤ / ١٦٦ .

(٥) ينظر : المقاصد الشافية : ٢ / ٤٠٦ .

(٦) ينظر : المرجع السابق .

(٧) ويكون الفصل حينئذ ب (قد) نحو " ونعلم أن قد صدقتنا " ، أو حرف التنفيس نحو " علم أن سيكون منكم مرضى " أو نفي ب (لا) ، أو (لن) ، أو (لم) ، نحو " وحسبوا ألا تكون فتنة " على قراءة من رفع في " تكون " ، و " أحسب أن لن يقدر عليه أحد " ، و " أيسب أن لم يره أحد " ، أو (لو) نحو " وأن لو استقاموا " ، و " أن لو نشاء أصبناهم " ، ويندر ترك الفصل بواحد منها . ينظر : الجنى الداني : ٢١٩ .

(٨) المرجع السابق .

(٩) ينظر : الكتاب : ٣ / ١٦٧ - ١٦٨ .

و (أن) المخففة من الحروف المصدرية ، ولفظها صالح ل (أن) الناصبة للفعّل، والفرق بينهما أن العامل إن كان فعل (علم) فهي مخففة ، وإن كان فعل (ظن) جاز الأمران ، نحو " وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً " (١). فمن جعلها " أن " الناصبة للفعّل نصب ، ومن جعلها المخففة رفع (٢)، وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعّل، نحو " والذي أطمع أن يغفر لي " (٣)، ونحو " وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ " (٤) .

وإذا وليها مضارع مرفوع ، وليس قبلها (علم) ، أو (ظن) ، كقول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا ... مني السلام وأن لا تُشْعِرَا أَحَدًا (٥)
وقراءة بعضهم : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (٦) ، فمذهب البصريين أنها " أن " المصدرية أهملت حملا على (ما) أختها .
ومذهب الكوفيين أنها المخففة وليها جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء (٧).

(١) من الآية : ٧١ سورة المائدة .

(٢) ينظر : قراءة الرفع في : السبعة : ٢٤٧ .

(٣) من الآية : ٨٢ سورة الشعراء .

(٤) من الآية : ١٨٤ سورة البقرة .

(٥) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله ، ومن مواضعه : الخصائص : ٣ / ١٥٢ ،

والإتصاف : ٥٦٣ ، وشرح المفصل : ٨ / ١٤٣ ، ولسان العرب (هرم) .

(٦) — من الآية : ٢٣٣ سورة البقرة ، وينظر : القراءة في : مختصر في شواذ القراءات :

١٤ .

(٧) — ينظر : الجنى الداني : ٢١٩ .

٤- إعراب الاسم الواقع بعد (لات) المشبهة ب (ليس)

قرأ الجمهور قوله تعالى : " فَنادَوْا وَلَا تَحِينَنَّ مَنَاصٍ " ^(١) بفتح التاء من "لات"، والنون من " حين " ، وقرئ شذوذاً " وَلَا تَحِينَنَّ مَنَاصٍ " برفع الحين ، وقرئ " وَلَا تَحِينَنَّ مَنَاصٍ " بخفض " حين " ^(٢).

أورد الشيخ خالد الأزهرى هذه القراءات ، فقال في توجيه قراءة النصب :
"وأما " لا " في " وَلَا تَحِينَنَّ مَنَاصٍ " فهو " لا " بمعنى (ليس) على ما عليه الأكثرون ، أي : ليس الحين حين مناص ، زيدت عليها تاء التأنيث للتأكيد كما زيدت على (رب) ، فيقال : ربت ، وخصت بلزوم الأحيان ، وحذف أحد المعمولين ، وقيل : هي النافية للجنس ، أي : لا حين مناص حاصل لهم ، وقيل : هي النافية للفعل ، والنصب بإضماره ، أي : لا أرى حين مناص " ^(٣) .

وقال في توجيه قراءة الرفع : " وقرئ بالرفع على أنه اسم " لا " ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : ليس حين مناص حاصل لهم ، أو لا حين مناص كائن لهم " ^(٤).

وقال في توجيه قراءة الخفض : " وقرئ " وَلَا تَحِينَنَّ مَنَاصٍ " بكسر النون كقوله :

طَلَبُوا صَلَاحًا وَلَا تَأْوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينٌ بَقَاءً ^(٥)

وذلك الجر : إما لأن (لات) تجر الأحيان — كما أن (لولا) تجر الضمائر نحو : لولاك ، وإما لأن (أو أن) مشبهة ب (إذ) ، لأنه مقطوع عن الإضافة ، إذ أصله : أو أن صلح — ثم حمل عليه " مناص " تنزيلاً لما أضيف إليه الظرف

(١) من الآية : ٣ سورة ص .

(٢) ينظر : مختصر في شواذ القراءات : ١٢٩ .

(٣) شرح العوامل المائة : ١٨١ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) البيت من الخفيف ، وهو لأبي زيد الطائي في ديوانه : ٣٠ ، ومن مواضعه : الإنصاف :

١ / ١٠٩ ، وشرح التسهيل : ١ / ٣٧٨ ، وشرح ابن النازم : ١٥١ ، والدرر : ٩٩ / ١ .

منزلته لما بينهما من الاتحاد ، إذ أصله : حين مناصهم ، ثم بني الحين إلى غير متمكن^(١).

وفيما يأتي توضيح ذلك :

ذكر النحويون أن (لات) حرف مبني على الفتح ، تفيد نفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق (٢)، واختلفوا في إعمالها :

فمذهب سيبويه ، والجمهور^(٣) أن (لات) هي (لا) المشبهة بـ (ليس) زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على (رب) ، و (ثم) للتأكيد ، وبسبب هذه الزيادة حدثت لها أحكام جديدة ، منها أنها لا تدخل إلا على الأحيان ، ومنها أن لا يبرز إلا أحد جزأيهما ، إما الاسم ، وإما الخبر ، ويمتنع بروزهما جميعا .

ونسب إلى الأخفش^(٤) القول بأنها لا تعمل شيئا ، فإن وليها اسم مرفوع فمبتدأ ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، والتقدير عنده في هذه الآية على قراءة النصب (لا أرى حين مناص) ، وعلى قراءة الرفع : ولاحين مناص كائن لهم . وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع^(٥) .

وقد رجح الشيخ خالد الأزهرى مذهب الجمهور القائل : بأنها تعمل عمل (ليس) ، ولكن الغالب ، والكثير في لسان العرب حذف اسمها ، وبقاء خبرها . وعليه فيقل حذف خبرها ، وذكر اسمها ، وردت القراءة برفع الحين ، قال سيبويه : " وزعموا أن بعضهم قرأ : " وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ " ، وهي قليلة " (٦) .

(١) شرح العوامل المائة : ١٨١ .

(٢) ينظر : الارتشاف ٣ / ١٢١١ ، وشرح قطر الندى : ١٢٠ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٥٨ ، ومفتاح الغيب : ٢٦ / ٣٦٦ ، وشرح التسهيل : ١ / ٣٥٧ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ١ / ١٠٩ ، والمغني : ٢٥٤ .

(٥) ينظر : المغني : ٢٥٤ .

(٦) - الكتاب : ١ / ٥٨ .

برفع "حين" اسما لها، وخبرها محذوف، أي: ليس حين فرار حيناً لهم ^(١) .
وهذه القراءة مع شذوذها ، وقتلتها ^(٢) ، قال عنها الشيخ خالد الأزهرى —
في التصريح — : " وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب ، بل كان ينبغي أن
حذف المرفوع لا يجوز البتة ، لأن مرفوعها محمول على (ليس) ، ومرفوع
(ليس) لا يحذف ، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله " ^(٣) .

وأما قراءة " وَ لَا تَحِينَ مَنَاصٍ " فقد ذهب الفراء ^(٤) إلى أن (لات) تستعمل
حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة ، كما أن (مذ) و (منذ) كذلك ، وأنشد :
طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاء ^(٥)
وأجيب عن البيت بجوابين ذكرهما ابن هشام ^(٦) :

الأول : أنه على إضمار " من " الاستغراقية ، ونظيره في بقاء عمل الجار
مع حذفه ، وزيادته ، قوله :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ... يَدُلُّ عَلَى مُحَصَلَةٍ تَبَيَّتُ ^(٧)

فيمين رواه بجر (رجل) .

والثاني : أن الأصل : ولات أوان صلح ، ثم بني المضاف لقطعه عن
الإضافة ، وكان بناؤه على الكسر لشبهه ب(نزال) وزنا ، أو لأنه قدر بناؤه
على السكون ، ثم كسر على أصل التقاء الساكنين ك(أمس) ، و(جبر) ، ونون

(١) ينظر : القراءات الفرآنية في شرح ابن الناظم : ١٠٥١ .

(٢) ينظر : المرجع السابق .

(٣) التصريح : ١ / ٢٠٠ .

(٤) ينظر : معاني القرآن : ٢ / ٣٩٧ .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) ينظر : المغني : ٢٥٤ .

(٧) البيت من الوافر، وهو لعمر بن قنّاس، أو قنّاس المرادي، ومن مواضعه: النوادر:

٥٦، وشرح المفصل: ١٠١/٢، والمغني: ٢٥٤. وروي بنصب (رجل) في: الكتاب: ٣٠٨/٢.

للضرورة، وقال الزمخشري^(١) : للتعويض ك (يومئذ) ، ولو كان كما زعم لأعرب، لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه .

وأجيب عن القراءة بالجوابين ، أما الأول فواضح ، وأما الثاني فتوجيهه أن الأصل : حين مناصهم ، ثم نزل قطع المضاف إليه من " مناص " منزلة قطعه من " حين " لاتحاد المضاف ، والمضاف إليه .

قال الزمخشري^(٢) : وجعل التنوين عوضا عن المضاف إليه ، ثم بني الحين لإضافته إلى غير متمكن . والأولى أن يقال : إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء ، وأن المناص معرب ، وإن كان قد قطع عن الإضافة^(٣) .

ويظهر لي مما تقدم في قراءة الجر أن القول بجر ما بعد (لات) ب (من) الاستغرافية مقدرة ، أي : ولات من أوانٍ صلح ، هو الراجح ، لقولهم : على كم جذع بيتك مبني ، أي : من جذع ، ولقول الشاعر : (ألا رجل جزاه الله خيرا) عند من رواه بالجر ، أي : ألا من رجل ، وعليه تخرج القراءة الشاذة بجر "حين" ، أي : من حين مناص^(٤) .

(١) ينظر : الكشف : ٥ / ٢٤١ ، والمغني : ٢٥٤ .

(٢) ينظر : المرجعان السابقان ..

(٣) ينظر : المغني : ٢٥٤ .

(٤) ينظر : القراءات القرآنية في شرح ابن النازم : ١٠٥١ .

هـ- جواز النصب والإتباع في المستثنى الواقع بعد (إلا) في كلام تام منفي
اختلف القراء في قوله : " إِلَّا قَلِيلٌ " في قوله تعالى: " مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ " ^(١):
فقرأ السبعة إلا ابن عامر " قَلِيلٌ " بالرفع ، وقرأ ابن عامر " إلا قليلا " بالنصب ^(٢).
وفي توجيه هاتين القراءتين قال الشيخ خالد الأزهرى : " ويجوز النصب ،
ويختار البديل في مستثنى يقع بعد (إلا) في كلام غير موجب ، وذكر المستثنى
منه ، كقوله تعالى: " مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ " بالرفع على البدلية من واو " فعلوا " بدل
البعض من الكل ، و " إلا قليلا " بالنصب على الاستثناء . فإن قيل : إن الضمير لآبد
منه في بدل البعض من الكل سواء كان ذلك الضمير موجودا ، أو محذوفا ، قيل :
إن تقدير الآية " مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ " ^(٣) أهـ .
وفيما يلي توضيح ذلك :

ذكر النحويون ^(٤) أن المستثنى ب (إلا) يجب نصبه إذا كان الكلام تاما
موجبا ^(٥)، نحو : قام القوم إلا زيدا ، ومنه قوله تعالى: " فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ " ^(٦)،
سواء كان الاستثناء متصلا ^(٧) كما مثل ، أو منقطعا ^(٨)، نحو: قام القوم إلا حمارا.

(١) من ال آية : ٦٦ سورة النساء .

(٢) ينظر القراءة في : النشر : ٢ / ١٨٨ ، والإتحاف : ١ / ٥١٥ .

(٣) شرح العوامل المائة : ١٩١ . بتصرف .

(٤) ينظر : شرح ابن الناطم : ٢٩٦ ، واجنى الداني : ٥١٥ .

(٥) الاستثناء التام : هو ما ذكر فيه المستثنى منه ، والموجب : هو الذي لم يتقدم عليه نفي ،
ولا شبهه .، ينظر : الهمع : ٢ / ١٨٥ .

(٦) من الآية : ٢٤٩ سورة البقرة .

(٧) وهو أن يكون المستثنى داخلا في جنس المستثنى منه . ينظر : شرح الأجرومية : ٢٧١ .

(٨) وهو أن يكون المستثنى غير داخل في جنس المستثنى منه . ينظر : الرجوع السابق .

وإن كان الكلام تاما غير موجب جاز في المستثنى وجهان : البدل ،
والنصب على الاستثناء ، والأرجح في المتصل البدل ، أي : جعل المستثنى بدلا
من المستثنى منه فيتبعه في إعرابه ، نحو قوله تعالى : " مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ " في
قراءة الرفع ، ف " قليل " عند البصريين^(١) بدل من فاعل " فعلوه " بدل بعض من
كل ، لأنه على نية تكرار العامل .

وعند الكوفيين^(٢) معطوف على ذلك الضمير المرفوع ، و " إلا " حرف عطف
عندهم ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البدل ، وتكون في العطف
ب (بل) ، و (لا) ، و (لكن) .

وقد اعترض ابن هشام هذين التوجيهين ، فقال — في معرض حديثه عن
(إلا) — : " ... وارتفاع ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل
عند البصريين ، ويبعده أنه لا ضمير معه في نحو : ما جاءني أحد إلا زيد كما في
نحو : أكلت الرغيف ثلثه ، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب ، وعلى
أنه معطوف على المستثنى منه ، و (إلا) حرف عطف عند الكوفيين ، وهي بمنزلة
(لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذلك منفي بعد إيجاب ، وهذا
موجب بعد نفي ، ورد بقولهم : ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف
يلي العامل ... " (٣) أهـ .

وقد وافق الشيخ خالد الأزهرى البصريين في القول بأن " قليل " بالرفع بدل
بعض من كل ، ورد كلام ابن هشام حيث قال : " فإن قيل : إن الضمير لا بد منه
في بدل البعض من الكل سواء كان ذلك الضمير موجودا ، أو محذوفا ، قيل : إن
تقدير الآية " ما فعلوه إلا قليل منهم " (٤) أهـ

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١١ ، والأصول : ١ / ٣٠٣ ، والهمع : ٢ / ١٤٨ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٢ ، والهمع : ٢ / ١٨٨ .

(٣) المغني : ٨١ .

(٤) شرح العوامل المائة : ١٩١ .

وأيد السيوطي مذهب البصريين ، ورد مذهب الكوفيين فقال :
" مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ " ، وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ، لأنه على نية
تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، و(إلا) عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف
للأول ، والمخالفة لا تكون في البديل ، وتكون في العطف ب(بل) ، و(لا) ،
و(لكن) ، وأجيب: بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ، لأن الثاني فيه مخالف
للأول في المعنى ، وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهو بدل لا
عطف، لأن من شرط (لا) العاطفة ألا تكرر ، قال ابن الضائع: لو قيل : إن البديل
في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البديل لكان
وجهها ، وهو الحق، وحقيقة البديل هنا أنه يقع موقع الأول، ويبدل مكانه^(١) أهـ .
ونسب السيوطي إلى بعض النحويين^(٢) القول بأن الإتيان يختص بما يكون
به المستثنى منه مفردا ، وقد رده سيبويه^(٣) بقوله تعالى : " وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا
أَنْفُسُهُمْ " (٤) فـ " شهداء " جمع ، وقد أبدل منه ، وشرط بعض القدماء (٥)
للإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد ، ونحوه ، ورد بالسمع ، نحو
قوله تعالى : مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ "

وقرأ ابن عامر " إلا قليلا " بالنصب ، وفيه وجهان :

(١) الهمع : ٢ / ١٨٨ .

(٢) ينظر : المرجع السابق .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١١ ، والهمع : ٢ / ١٨٨ .

(٤) ينظر : الهمع : ٢ / ١٨٨ .

(٥) ينظر : الثباب : ٦ / ٤٧٣ .

أشهرهما : أنه نصب على الاستثناء^(١)، وإن كان الاختيار الرفع^(٢)، لأن المعنى موجود معه كما هو موجود مع النصب ، ويزيد عليه بموافقة اللفظ . وجوز الزمخشري^(٣) كون " قليلا " بالنصب صفة لمصدر محذوف ، تقديره (إلا فعلا قليلا) .

وتعقب أبو حيان الزمخشري قائلا : " وأما قوله " على إلا فعلا قليلا " فهو ضعيف ، لمخالفة مفهوم التأويل قراءة الرفع ، ولقوله " منهم " فإنه لا تعلق له على هذا التركيب ، لو قلت : ما ضربوا زيدا إلا ضربا قليلا منهم ، لم يحسن أن يكون " منهم " لا فائدة في ذكره^(٤) أهـ .

وقد أورد الشيخ خالد الأزهرى القراءة بالنصب " إلا قليلا " ووجه ذلك بالنصب على الاستثناء، ولم يذكر الوجه الثاني الذي جوزه الزمخشري ، ولعل ذلك راجع لضعفه.

قال الرازي موضحا توجيه القراءتين: " أما من نصب فقامس النفي على الإثبات ، فإن قولك : ما جاءني أحد ، كلام تام ، كما أن قولك : جاءني القوم ، كلام تام ، فلما كان المستثنى منصوبا في الإثبات فكذا مع النفي ، والجامع كون المستثنى فضلة جاءت بعد تمام الكلام ، وأما من رفع فالسبب أنه جعله بدلا من الواو في " فعلوه " وكذلك كل المستثنى من منفي ، كقولك : ما أتاني أحد إلا زيد ،

(١) وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتيان أن يكون المستثنى منه معرفة ، ورد بالسمع في قوله تعالى : " ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك " فيمن نصب ، واختار ابن مالك النصب في المترخي ، نحو : ما ثبت أحد في الحرب إلا زيد ، ورد أبو حيان .. ينظر : الهمع : ٢ / ١٨٨

(٢) حيث ذكر مكي في الكشف : ٣٩٢/١ : أن قراءة الرفع أرجح ، لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في " قليل " ، ولأن الإعراب بني عليه ، وهو الأصل في الإعراب ، وعليه جماعة القراء (٣) ينظر : الكشف : ٢ / ١٠٤ ، واللباب : ٦ / ٤٧٣ ، والحر المحيط : ٣ / ٦٩٦

(٤) البحر المحيط : ٣ / ٦٩٦ .

برفع (زيد) على البديل من (أحد)، فيحمل إعراب ما بعد (إلا) على ما قبلها، وكذلك في النصب، والجر، كقولك: ما رأيت أحدا إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيد^(١)أهـ. فتحصل مما سبق أن القراءة برفع " قليل " على البديل من فاعل "فعلوه" هو الوجه الأقوى عند النحويين ، والشيخ خالد الأزهرى ، كأنه قال : ما فعله إلا قليل منهم، ولو كان بهذه العبارة لم يكن إلا بالرفع ، ومعنى اللفظين واحد، والنصب جائز على أصل باب الاستثناء كما في الإيجاب لو قلت : فعلوه إلا قليلا^(٢) .

(١) مفاتيح الغيب : ١٠ / ١٣٠ .

(٢) ينظر : شرح الشاطبية : ٥٧ / ٢ .

٦- إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب

قرأ الجمهور " أَلَمْ نَشْرَحْ " ^(١) بالسكون ، وقرأ أبو جعفر المنصور " أَلَمْ نَشْرَحْ " بفتح الحاء ^(٢).

وفي توجيه هذه القراءة يقول الشيخ خالد الأزهرى : " وقد يعطى (لم) حكم (لن) في عمل النصب ، ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم " أَلَمْ نَشْرَحْ " بفتح الحاء . قيل أصله " نشرحن " ثم حذفت النون الخفيفة ، و أبقى الفتحة دليلا عليها " ^(٣)أهـ .

وفيما يلي توضيح ذلك :

ذكر النحويون ^(٤) أن (لم) حرف جزم لنفي المضارع ، وقلبه ماضيا ، نحو " لم يلد ولم يولد " ^(٥) ، ويجوز دخول همزة الاستفهام عليها ، نحو " أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ " كما في قراءة الجمهور ، وقد يرفع المضارع بعدها كقوله :

لولا فوارسٌ من دُهلٍ وأسرتهم ... يوم الصليفاء لَمْ يُوفُونَ بالجارِ ^(٦)
وخرج على أنه ضرورة ^(٧) ، وقال ابن مالك : لغة لقوم من العرب ^(٨).

(١) من الآية : ١ سورة الشرح .

(٢) ينظر القراءة لأبي جعفر في : المحتسب : ٢ / ٣٦٦ .

(٣) شرح العوامل المائة : ٢١٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٧٥ ، والمغني : ٦٠٧ .

(٥) من الآية : ٣ سورة الإخلاص .

(٦) البيت من البسيط ، لم أعثر على قائله ، ومن مواضعه : الخصائص : ١ / ٣٨٨ ، وشرح

التسهيل : ١ / ٢٨ ، وضرائر الشعر : ٣١٠ ، والجنى الداني : ٢٨٠ .

(٧) ينظر : المحتسب : ٢ / ٣٦٦ ، و بصائر ذوي التمييز : ١٣٧٣ ،

(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٧٥ .

واختلف النحويون في النصب بها مع وروده، فقال بعضهم: النصب بها لغة، وحكى اللحياني^(١) عن بعض العرب: أنه ينصب ب (لم)، ويجزم ب (لن)، وعليه خرج بعضهم^(٢) قراءة أبي جعفر " أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ " بفتح الحاء ، على نحو قول الشاعر :

في أيّ يَوْمِي من الموت أفر ... أيّومَ لم يقدرَ أم يومَ قُدر^(٣)
وخرجه ابن عطية ، وجماعة^(٤) على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، وأن الأصل " أَلَمْ نَشْرَحَنَّ " ، فأبدل من النون ألفا ، ثم حذفَت تخفيفا ، ونويت فبقيت الفتحة كما

بقيت في قول الشاعر:

اضربْ عَنْكَ الهمُومَ، طارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ^(٥)
وقد أورد الشيخ خالد الأزهرى هذه القراءة ، وظاهر قوله : " وقد يعطى (لم) حكم (لن) في عمل النصب " استحسان القول بأنها لغة لبعض العرب .
وهو تابع في ذلك لمن سبقه من النحويين ، كأبي حيان الذي قال : " ... إن لهذه القراءة تخريجا أحسن مما ذكر ، وهو أن الفتح على لغة بعض العرب من

(١) ينظر : والبحر المحيط : ٨ / ٣٨٥ ، والمغني : ٦٠٧ ، وبصائر ذوي التمييز : ١٣٧٣
(٢) ينظر : البحر المحيط : ٨ / ٣٨٥ ، والمغني : ٦٠٧ ، والدر المصون : ١١ / ٤٣ ، وفتح القدير : ٥ / ٦١٧ .

(٣) البيت من الرجز، ونسب للإمام علي في ديوانه : ٣٢ ، وللحارث بن المنذر في شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٥ ، ومن مواضعه : سر الصناعة : ٧٨/١ ، والنوادر : ١٦٤ .
(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٤٩٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٧٥ ، والدر المصون : ١١ / ٤٣ .

(٥) البيت من المنسرح ، وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه : ١٥٥ ، ومن مواضعه : المحتسب : ٢ / ٣٦٧ ، والنوادر : ١٦٤ .

— والشاهد في قوله (لم يقدر) على أن الأصل (يقدرن) ثم حذفَت نون التوكيد الخفيفة ، وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وقيل : إن نصب الفعل بعد (لم) لغة لبعض العرب .

النصب ب (لم) ، فقد حكى اللحياني في نوادره : أن منهم من ينصب بها ، ويجزم ب (لن) عكس المعروف عند الناس ، وعلى ذلك قول عائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبي عبيد ، وهو القائم بثأر الحسين بن علي - رضي الله عنهما - :

في كل ما همّ أمضى رأيّه قَدْماً ... ولم يُشاورَ في إقدامه أحداً^(١)
... " (٢).

وقد رد السمين الحلبي هذا التخريج الذي ذكره أبو حيان ، ومن وافقه : بأن (لن) لا تحل هنا فقال: " إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم "ألم نشرح" بفتح الحاء، وفيه نظر، إذ لا تحل (لن) هنا، وإنما يصح، أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله، ... (٣)" (٤) .
كما رد السمين تخريج ابن عطية ، وغيره ، حيث قال : " وقيل : أصله " نشرحن " ، ثم حذفت النون الخفيفة ، وبقي الفتحة دليلاً عليها ، . وفي هذا شذوذاً : توكيد المنفي ب (لم) مع أنه كالفعل الماضي في المعنى ، وحذف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف ، ... (٥)" (٦) أهـ .

-
- (١) اليت من البسيط ، وهو لعائشة بنت الأعجم كما في : البحر ٨ / ٣٨٥ ، ومن مواضعه : الدر المصون : ١١ / ٤٣ ، وفتح القدير : ٥ / ٦١٧ ، والشاهد قوله : (لم يشاور) ، حيث نصب الفعل المضارع ب (لم) .
(٢) ينظر : البحر المحيط : ٨ / ٣٨٥ ، والدر المصون : ١١ / ٤٣ .
(٣) الدر المصون : ١١ / ٤٣ .
(٤) وقال الشوكاني : " وهذه اللغة لبعض العرب ما أظنها تصح ، إن صحت فليست من اللغات المعتمدة ، فإنها جاءت بعكس ما عليه لغة العرب بأسرها " . فتح القدير : ٣ / ٦١٧ .
(٥) ينظر : سر الصناعة : ١ / ٨٥ ، والدر المصون : ٣ / ٤١٠ .
(٦) وقال الشوكاني : " فقد تركبت هذه القراءة من ثلاثة أصول كلها ضعيفة ، الأول : توكيد المجزوم ب (لم) ، وهو ضعيف . الثاني : إبدالها ألفاً ، وهو خاص بالوقف ، فإجراء الوصل مجرى الوقف ضعيف . والثالث : حذف الألف ، وهو ضعيف أيضاً ، لأنه خلاف الأصل " أهـ . فتح القدير : ٥ / ٦١٧ .

وخرج ابن جني هذه القراءة على أن الفتح لمجاورة ما بعدها كالكسرة في قراءة " الحُمد لله " ^(١) بالجر، هو لا يتأتى في بيت عائشة السابق ^(٢).

وقال جماعة : لعل أبا جعفر بين الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها ^(٣).

ولم يذكر الشيخ خالد الأزهرى هذين التخريجين ، ولعل ذلك راجع لضعفهما . وقد رد ابن عطية ، والشوكاني ^(٤) هذه القراءة ، لأن أبا جعفر المنصور غير ثقة ، لشدة جوره ، ومزيد ظلمه ، وكثرة جبروته ، وقلة علمه .

ويظهر لي مما تقدم أن التوجيه على النصب ب(لم) حملا على (لن) في الجزم حيث تقارض اللفظان ، والتقارض يعني أن كلا منهما استعار من الآخر حكما هو أخص به ^(٥)، ومما حكاه اللحياني ^(٦) في ورود الجزم ب(لن) قول الشاعر :

لن يخبِ الآن من رجائك مَنْ ... حرّك منْ دونِ بابك الحلقة ^(٧)

الرواية بكسر الباء ، فالأحسن حمل ما ورد من ذلك على أنه لغة لبعض العرب ، وإن كان قليلا ، وهو ظاهر ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى .

(١) من الآية : ٢ سورة الفاتحة ، وينظر القراءة ، وتخرج ابن جني في : المحتسب : ٢ / ٣٦٦ ، والبحر المحيط : ٨ / ٣٨٥ .

(٢) ينظر : قراءة نحوية وصرفية في كتاب نزهة الألباء ، د. رايف علي إبراهيم مجلة كلية اللغة العربية بجرجا العدد الحادي عشر ص : ٦٦٥ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٥٧٥ ، والبحر المحيط : ٨ / ٤٧٨ ، وفتح القدير : ٥ / ٥٦٣ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٥ / ٤٩٦ ، وفتح القدير : ٥ / ٥٦٣ .

(٥) ينظر : قراءة نحوية ، وصرفية في كتاب نزهة الألباء ، د. رايف علي إبراهيم ، مجلة كلية اللغة العربية بجرجا العدد الحادي عشر ص : ٦٦٥ .

(٦) ينظر : البحر المحيط : ٨ / ٣٨٥ .

(٧) البيت من المنسرح ، ولا يعرف قائله ، ومن مواضعه : البحر المحيط : ٨ / ٣٨٥ ، والنكت الحسان : ١٤٣ ، والمغني : ٣٧٥ ، وشرح شواهد المغني : ٥ / ١٦١ .

— والشاهد في قوله (لن يخب) حيث جزم الفعل ب (لن) بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل ، لالتقاء السكتين ، وهذه لغة لبعض العرب ١.

٧ - إضافة المصدر إلى فاعله

قرأ الجمهور " غَلَبَتِ الرُّومُ " ^(١) بضم الغين المعجمة ، وكسر اللام مبنيًا للمفعول ، و " سَيَغْلِبُونَ " ^(٢) بفتح الياء مبنيًا للفاعل ، وقرئ " غَلَبَتْ " بفتح الغين ، اللام مبنيًا للفاعل ، و " سَيَغْلِبُونَ " بالضم مبنيًا للمفعول ^(٣) .

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى توجيه هاتين القراءتين فقال ما نصه: " ... وقد يضاف المصدر المتعدي إلى المفعول ، ويحذف الفاعل نحو قوله تعالى: " لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ " ^(٤) أي : من دعائه الخير ، ... ، وأما قوله تعالى : " وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ " فالغلب مصدر يحتمل أن يكون إضافته إلى الفاعل ، أو إلى المفعول ، لاختلاف القراءتين أعني " سَيَغْلِبُونَ " بفتح الياء ، و " سَيَغْلِبُونَ " بضم الياء ، فإن كان الغلب مضافا إلى المفعول كانت القراءة " سَيَغْلِبُونَ " بفتح الياء ، وكان معناه : أنهم بعد أن كانوا مغلوبين صاروا غالبين ، وإن كان مضافا إلى الفاعل كانت القراءة " سَيَغْلِبُونَ " بضم الياء — وكان معناه : أنهم بعد أن كانوا غالبين صاروا مغلوبين " ^(٥) أهـ .

وفيما يلي توضيح ذلك :

ذكر النحويون ^(٦) أن المصدر يعمل إعمال الفعل مفردا كقولك: عجبت من ضرب زيدَ عمرا، ومن ضرب عمرا زيدَ، ومضافا إلى الفاعل، أو إلى المفعول، كقولك: أعجبنى ضرب الأمير اللص، ودق القصار الثوب، وضرب اللص الأمير، ودق

(١) من الآية : ٢ سورة الروم .

(٢) من الآية : ٣ سورة الروم .

(٣) لم أجد لها في كتب القراءات ، وينظر : المحرر الوجيز : ٤ / ٣٢٧ ، والبحر الحيط : ٧ /

٢٣٥ ، وفتح القدير : ٤ / ٢٨١ .

(٤) من الآية : ٤٩ سورة فصلت .

(٥) شرح العوامل المائة : ٢٩٢ .

(٦) ينظر : المفصل : ٧١ ، والهداية في النحو : ١٨ / ١٠٣ .

الثوب القصارُ، ويجوز ترك ذكر الفاعل، والمفعول في الأفراد، والإضافة كقولك:
عجبت من ضرب زيداً، ونحو قوله تعالى: " أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا"^(١)، ومن
ضرب عمرو ، ومن ضرب زيداً .

والمصدر إن لم يكن مفعولاً مطلقاً يعمل عمل فعله ، فيرفع فاعلاً على
المحل إن كان لازماً ، نحو : أعجبنى قيام زيدٍ ، وينصب مفعولاً إن كان متعدياً .
والمصدر اللازم إذا ذكر فاعله يضاف إليه ، كما مر ، والمصدر المتعدي إن
أضيف إلى فاعله ينصب مفعوله نحو : أعجبنى ضرب زيدٍ عمراً ، وإن أضيف
إلى مفعوله كان مبنياً للمجهول ، نحو : قتلُ الحسين بن علي من أعظم المصائب،
ونحو قوله: " وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ " في قراءة الجمهور بفتح الياء مبنياً
للفاعل، وقوله: " سَيَغْلِبُونَ " خبر المبتدأ " هم " ، و" من بعد غلبهم " متعلق به.

وواضح من توجيه الشيخ خالد الأزهرى لهذه القراءة أن الغلب مصدر
مضاف إلى المفعول، وعليه يكون معنى الآية : أن الروم بعد أن كانوا مغلوبين
صاروا غالبين.

وقال أهل التفسير : غلبت فارس الروم ففرح بذلك كفار مكة ، وقالوا :
الذين ليس لهم كتاب غلبوا الذين لهم كتاب ، وافتخروا على المسلمين ، وقالوا :
نحن أيضاً نغلبكم كما غلبت فارس الروم ، وكان المسلمون يحبون أن تظهر الروم
على فارس ، لأنهم أهل كتاب^(٢) .

وعلى هذا يكون المعنى، أي: من بعد أن غلبتهم فارس سيغلبون فارس.
ويؤيد ذلك من كتب اللغة قول ابن فارس: "ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى من
يقع به ذلك الفعل، يقولون : ضرب زيدٌ وأعطيته بعد ضربه — كذا، فينسب
الضرب إلى (زيد)، وهو واقع به. قال الله — جل ثناؤه —: " وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ "

(١) من الآية : ١٤ سورة البلد .

(٢) ينظر : فتح القدير : ٤ / ٢٨١ .

" فأضاف الغلب إليهم ، وإنما كان كذا ، لأن الغلب وإن كان لغيرهم فهو متصل بهم ، لوقوعه بهم ، ... " ^(١) أهـ .

وقرئ " سَيَغْلِبُونَ " بضم الياء مبنيًا للمفعول ، وواضح من كلام الشيخ خالد الأزهرى في توجيه هذه القراءة أن من قرأ " سَيَغْلِبُونَ " بضم الياء قرأ " غَلَبَتْ " بالفتح ، ومعناه : أن الروم بعد أن كانوا غالبين صاروا مغلوبين ، وعلى هذا يكون إضافة الغلب إلى الفاعل .

وكان ابن عطية قد أورد هذه القراءة ، وعلق عليها بقوله : " والقراءة بضم الغين أصح ، وأجمع الناس على " سَيَغْلِبُونَ " بفتح الياء ، يراد به الروم ، وروى عن ابن عمر أنه قرأ " سَيَغْلِبُونَ " بضم الياء ، وفي هذه القراءة قلب المعنى الذي تظاهرت به الروايات " ^(٢) أهـ .

وعلق عليها السمين الحلبي بقوله : " وروى عن ابن عمر أنه قرأ ببناؤه للمفعول ، وهذا مخالف لما ورد في سبب الآية ، وما ورد في الأحاديث ، وقد يلائم هذا بعض ملائمة من قرأ " غَلَبَتْ " مبنيًا للفاعل ، وقد تقدم أن ابن عمر ممن قرأ بذلك . وقد خرج النحاس ^(٣) قراءة عبدالله بن عمر على تخريج حسن ، وهو أن المعنى : وفارس من بعد عليهم الروم سيغلبون ، إلا أن فيه إضمار ما لم يذكر ، ولا جرى سبب ذكره " ^(٤) أهـ .

ومن خلال ما تقدم أرى قبول قراءة " سَيَغْلِبُونَ " بضم الياء ، لأن القراءة لا تخالف ، لأنها السنة ، كما ذكر سيبويه ^(٥) ، ولملائمة قراءة من قرأ " غَلَبَتْ " مبنيًا للفاعل ، على معنى : أن الروم بعد أن كانوا غالبين صاروا مغلوبين فيكون من إضافة المصدر وهو الغلب إلى فاعله ، وهو ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى .

(١) الصاحبى فى فقه اللغة : ١٩١ .

(٢) المحرر الوجيز : ٤ / ٢٨١ .

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتبه .

(٤) الدر المصون : ٩ / ٣٠ .

(٥) ينظر : الكتاب : ١ / ٥٨ .

٨ - جواز حذف نون الوصف المثني والمجموع إذا نصب بعده مفعوله

قرأ الجمهور "وَالْمُتَمِّمِ الصَّلَاةِ" ^(١)، و"لَذَاتُ الْعَذَابِ" ^(٢) بحذف النون ،
وخفض "الصَّلَاةِ"، و"العَذَابِ"، وقرئ "وَالْمُتَمِّمِ الصَّلَاةِ"، و"لَذَاتُ الْعَذَابِ" بالنصب ^(٣) .
وقد أورد ذلك الشيخ خالد الأزهرى ، وقال موجهها ما سبق : " ... يجوز
حذف نون اسم الفاعل المثني ، والمجموع إذا عمل في معموله النصب على
المفعولية ، لأجل التخفيف ، نحو قراءة "وَالْمُتَمِّمِ الصَّلَاةِ" بالنصب ، ف"المقيمى"
: اسم الفاعل المعرف باللام لما عمل في "الصلاة" النصب - حذف النون ، لأجل
التخفيف - لأجل الإضافة ، وأما إذا أضيف "المقيمى" إلى "الصلاة" ، و
"الصلاة" مجرور بالإضافة - ، فحذف النون واجب ، وإما على تقدير تنكير اسم
الفاعل المجموع ، نحو قوله تعالى : "لَذَاتُ الْعَذَابِ" بالنصب فحذفها
ضعيف ^(٤)أهـ .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

ذكر النحويون ^(٥) أن نوني المثني ، والمجموع على حده يحذفان للإضافة ،
نحو "تبت يدا أبي لهب" ^(٦)، و"إنا مرسلو الناقة" ^(٧).

(١) من الآية : ٣٥ سورة الحج .

(٢) من الآية : ٣٨ سورة الصافات .

(٣) ينظر القراءة بنصب "الصلاة" في: المحتسب: ٨٠/٢ ، ومختصر في شواذ القرآن: ٩٥ .

(٤) شرح العوامل المائة : ٢٩٨ .

(٥) ينظر : الإيضاح : ١ / ١٧٥ ، و المغنى : ٦٠٧ ، وشرح قطر الندى : ٢٥٤ .

(٦) من الآية : ١ سورة المسد .

(٧) من الآية : ٢٧ سورة القمر .

وهذا ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى في توجيهه قراءة الجمهور " وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ " ، و " لَذَائِقُو الْعَذَابِ " بالجر فيهما حيث قال : " وأما إذا أُضيف " المقيمي " إلى " الصلاة " ، و " الصلاة " مجرور بالإضافة – فحذف النون واجب " أهـ .

ونص النحويون^(١) على جواز حذف نون المثني ، والجمع للتخفيف إذا كانت في آخر اسم مشتق في أوله " أل " الموصولة ، وقد نصب بعده مفعوله ، مثل : ما أنتما المهملان واجبا ، وما أنتم المانعو خيرا ، بنصب كلمتي " المهملان " ، و " خيرا " ، وجعلوا منه قراءة من قرأ " والمقيمي الصلاة " بنصب " الصلاة " ، ووجه النصب في ذلك كله على أنه مفعول به لاسم الفاعل الذي قبله .

قال أبو علي في الإيضاح : " إذا ألحقت الألف واللام اسم الفاعل قلت : هذا الضارب زيدا ، ولا يجوز إضافة "الضارب" إلى "زيد" . فإن ثنيت قلت : الضاربان زيدا ، فإن حذف النون قلت: الضارب زيدا ، وكذلك الجميع ، ... " (٢) أهـ .

وكان سيبويه ، والأخفش^(٣) ، وغيرهم قد أجازوا في قراءة " وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ " بالنصب هذا التوجيه ، وهو حذف النون للتخفيف .

قال ابن جنى – في المحتسب –: "أراد" المقيمين "فحذف النون تخفيفا"^(٤) .

وقال العكبري : " والنون محذوفة للتخفيف لطول الكلمة مثل قولهم : والحافظو عورة العشيرة لا ... يأتيهم من ورائهم وكف^(٥) ... " (٦) .

(١) ينظر : شرح المفصل : ٣ / ١٢٢ – ١٢٣ ، والنحو الوافي : ١١١ .

(٢) الإيضاح : ١ / ١٧٥ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ١٨٦ ، ومعاني القرآن : ٦ / ٣٦٥ .

(٤) المحتسب : ٢ / ٨٠ .

(٥) البيت من المنسرح ، وهو للأخطل في ديوانه: ٤٤ ، أو: ٣٨٧ ، ومن مواضعه: الكتاب: ١٨٦/١ ، وسر الصناعة: ٥٣٦/٢ ، وشرح المفصل: ١٥٤/٣ ، والمقاصد النحوية: ٣٢٤/١ .

– والشاهد في قوله : " والحافظو عورة العشيرة " حيث حذف النون من اسم الفاعل للتخفيف مع نصب الاسم الذي بعده .

(٦) إعراب القراءات الشواذ : ٢٦٧ .

وقد أورد الشيخ خالد الأزهرى هذه القراءة ، وذكر فيها توجيهين :
الأول : ما ذكره النحويون من أن حذف النون فيها ، لأجل التخفيف لا لأجل
الإضافة .

الآخر : أنه على تقدير تنكير اسم الفاعل المجموع ، وأيده بقراءة " لذائقو
العذاب " بالنصب ، ووصفه بالضعف .

ولعله يقصد بقوله : " على تقدير تنكير اسم الفاعل المجموع " ما ذكره
النحويون من أن نون الجمع قد تحذف جوازا إذا وقع بعدها لام ساكنة ، وجعلوا
منه قراءة " إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابِ " بنصب كلمة " العذاب " على أنها مفعول به ،
وقالوا ^(١) : هذا قليل ، والأكثر الجر على الإضافة ^(٢) .

ونخلص مما سبق إلى أن " وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ فِي قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِالْخَفْضِ
عَلَى الْإِضَافَةِ ، مع حذف النون وجوبا ، ويجوز النصب مع حذف النون ، لأن
الألف ، واللام بمعنى الذي ، ولكن على سبيل التخفيف .

(١) ينظر : شرح المفصل : ٢ / ١٢٢ - ١٢٣ ، والنحو الوافي : ١١١ .

(٢) ذكر عباس حسن بقية المواضع التي تحذف فيها نون المثنى ، والجمع فقال - بعد هذا
الموضع - : " وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها كقراءة من قرأ "
وما هم بضاري به من أحد " ، وأصلها " بضارين به " ، وقد تحذف النون جوازا لشبه
الإضافة في نحو : لا غلامي لمحمد ، ولا مكرمي لمحمد ، إذا قدرنا الجار والمجرور صفة ،
والخبر محذوفا ، وكذلك في " لبيك " ، و " سعديك " .. ، وأشباههما عند من يرى أن الكاف
حرف خطاب ، وليست باسم ، وقد يحذفان للضرورة في الشعر " .

- وختم حديثه بقوله : " هذا ، وعلى الرغم من أن حذفهما جائز في المواضع التي ذكرناها -
فمن المستحسن الفرار منه قدر الاستطاعة منعا للغموض ، واللبس ، وضبطا للتغيير في
سهولة ، ووضوح ، واتفاق يلائم حالة الناس اليوم ، أما المواضع التي يجب فيها حذفها
فلا مفر من مراعاتها " . النحو الوافي : ١١١ .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد ، وعلى آله وصحبه ومن وتبعه بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :
فقد انتهيت بعون الله وتوفيقه من كتابة هذا البحث ، ويمكن إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي :

- ١- بين البحث أن الشيخ خالد الأزهرى امتداد لمن سبقه من النحويين في توجيهه للقراءات القرآنية إلا أنه قد يضيف تعليلا جديدا لم يذكره غيره كما في مسألة : جواز النصب والإتباع في المستثنى الواقع بعد إلا في كلام تام منفي ، وأنه قد يؤيد توجيهه للقراءة بقراءة أخرى كما في مسائل : إضافة المائة إلى الجمع ، والعطف على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وإضافة المصدر إلى فاعله ، وجواز حذف نون الوصف المثنى والمجموع إذا نصب بعده مفعوله .
- ٢- يستشهد الشيخ خالد الأزهرى بالقراءة إذا وافقت وجهها ضعيفا في العربية كاستشهاده بقراءة " ثلاثمائة سنين " على جواز إضافة المائة إلى جمع خلافا للمبرد، إذ لم يجزه إلا في الضرورة .
- ٣ - استشهد الشيخ خالد الأزهرى بالقراءات الشاذة إذا وافقت وجهها من وجوه العربية مثل حذف خبر " لات " العاملة عمل " ليس " .
- ٤ - رد البحث مذهب الفراء ، والكوفيين القائل باستعمال " لات " حرف جر ، وإذا وقع بعدها مجرور يكون جره بـ " من " الاستغراقية مقدرة بعدها .
- ٥ - حمل الشيخ خالد الأزهرى بعض القراءات على لغات العرب ، وأقوالهم، كما استعان بالشعر لإبراز توجيه بعض القراءات الشاذة .
- ٦ - أن الشيخ خالد الأزهرى كان لا ينسب القراءات إلى أصحابها .
- ٧ - بين البحث أن القراءات القرآنية لها مكانة كبيرة في ترسيخ القواعد النحوية، والأقيسة ، وغيرها .
- ٨ - توصي الدراسة بالاهتمام بكتب الشيخ خالد الأزهرى ، ، لأن له شخصية مستقلة تظهر في كل مؤلفاته .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ثبت المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم — جل من أنزله — .
٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ / أحمد بن محمد البنا ،
تح د/ شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت — مكتبة الكليات
الأزهرية ، ط الأولى ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
٣. الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تح / محمد أبو الفضل
إبراهيم ، من إصدارات المملكة العربية السعودية .
٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تح د / رجب عثمان
محمد — كلية آداب بني سويف ، مراجعة د/ رمضان عبدالنواب ، مطبعة
المدني ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ .
٥. أسرار العربية لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري
(٥١٣ — ٥٧٧) ، عني بتحقيقه / محمد بهجة البيطار من أعضاء المجمع
العلمي العربي .
٦. الأشباه — والنظائر في النحو للسيوطي ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت —
لبنان — من دون تاريخ .
٧. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت
٣١٦ هـ) ، تح د / عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة
١٩٩٦ .
٨. إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ، تح / محمد السيد أحمد عزوز ،
عالم الكتب ، ط الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
٩. إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) تح د / زهير غازي زاهد ،
عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط الثانية ١٤١٥ هـ / ١٩٨٥ م .
١٠. الأعلام لخير الدين الزركلي ، ط دار العلم للملايين — بيروت — ط العاشرة ،
و ط الحادية عشرة ١٩٩٥ .
١١. إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي
البقاء العكبري (٥٣٥ — ٦١٦ هـ) ، ط دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان .

١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري النحوي (٥١٣ - ٥٧٧ هـ) ، ومعه كتاب : الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .
١٣. أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي ، لناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر البيضاوي ، تقديم / محمود عبدالقادر الأرناؤوط ، دار صادر - بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠١ م .
١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ) ، ومعه كتاب : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح ، تأليف / محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .
١٥. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، تح / حسن شاذلي فرهود ، ط دار التأليف ، القاهرة ١٩٦٩ م - ١٣٨٩ هـ .
١٦. الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني (ت ٧٣٩ هـ) تح / مجمد عبدالمنعم خفاجي ، الناشر دار الجيل ، بيروت ، ط الثالثة ، لا تاريخ .
١٧. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تح / جماعة ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٤ م .
١٨. البرهان في علوم القرآن للزركشي تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث .
١٩. التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) تح / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط الأولى ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
٢٠. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام لمحمد بن أبي الخطاب القرشي تح / محمد علي الهاشمي ، ط دار القلم - دمشق ، ط الثانية ١٩٨٦ م .
٢١. الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي تح د / فخر الدين قباوة - الأستاذ / محمد نديم فاضل ، ط دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

٢٢. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تح / بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
٢٣. الخصائص في اللغة لابن الفتح عثمان بن جني (ت ٣٠٩٢ هـ) طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الرابعة .
٢٤. الخصائص اللغوية لقراءة حفص ، رسالة ماجستير في اللغة العربية في جامعة الكوفة ، إعداد / كلثوم عامر شخير الحسيناوي ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .
٢٥. الدر المصون في تفسير الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) تح د / أحمد محمد الخراط ، دار القلم - دمشق .
٢٦. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية للشنقيطي (أحمد بن الأمين) تح / عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨١ م .
٢٧. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبدالإله بن صالح الفوران ، دار المسلم للنشر والتوزيع ، الجزء الأول ١٩٩٨ م ، والجزء الثاني ١٩٩٩ ، والجزء الثالث ٢٠٠٠ م .
٢٨. ديوان الأخطل، تقديم وشرح كارين صادر ، دار صادر - بيروت .
٢٩. ديوان الإمام علي بن أبي طالب تح / عبدالرحمن المصطاوي ، دار المعرفة - بيروت - لبنان ، ط الثانية ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
٣٠. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري تح / سيد حنفي حسين ، دار المعارف بمصر ، ط الأولى ١٩٧٧ م .
٣١. ديوان أبي زيد الطائي ، تح / نور حمودي القيسي ، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٧ م .
٣٢. ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة أبي العباس ثعلب ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ ، نشر الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٤ م .
٣٣. ديوان طرفة بن العبد ، دار صادر - بيروت ، ١٩٨٠ م .
٣٤. ديوان قيس بن الخطيم ، تح د / ناصر الدين الأسد ، دار صادر - بيروت .

٣٥. رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت ٧٠٢ هـ) / تح/ أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
٣٦. زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧ هـ)، المكتب الإسلامي.
٣٧. السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤ هـ) / تح د / شوقي ضيف ، طبعة دار المعارف ، الطبعة الثانية ، لا تاريخ
٣٨. سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ٣٩٢ هـ) / تح د / حسن هنداوي ، دار الفلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
٣٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي — المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع — بيروت .
٤٠. شرح الأثموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تح د/عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث، لا تاريخ .
٤١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لابن الناظم بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، تح / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
٤٢. شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الأندلسي (٦٠٠ — ٦٧٢ هـ) ، تح د/ عبدالرحمن السيد ، ود / محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
٤٣. شرح الشاطبية للسيوطي ، تح / مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث ، أبو عاصم حسن بن عباس قطب ، مؤسسة قرطبة ، ط الأولى ٢٠٠٤ م .
٤٤. شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ لابن مالك تح / عدنان الدوري — مطبعة العاني — بغداد ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
٤٥. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى للدكتور/ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الاقتصاد .
٤٦. شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجبائي، تح د/ عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م، إشراف عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق .

٤٧. شرح الكافية للرضي تح / يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس
بنغازي — الطبعة الثانية ١٩٩٦ م .
٤٨. شرح متن الأجرومية في علم العربية للسنيهوري (ت ٨٨٩ هـ) تح د /
محمد خليل عبد العزيز شرف ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
والترجمة ، ط الأولى ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .
٤٩. شرح المفصل للشيخ موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت
٦٤٣ هـ) مكتبة المتنبي — القاهرة .
٥٠. الشيخ خالد الأزهرى وجهوده النحوية ، رسالة ماجستير ، بقسم اللغة
العربية — كلية التربية للبنات بمكة المكرمة إعداد / أماني عبد الرحيم
عبدالله خلواني ، ١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ .
٥١. الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ،
محمد علي بيضون ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
٥٢. ضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٣ هـ) تح / خليل عمران المنصور ،
دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان ، ط الأولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
٥٣. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (ت ٩٠٢ هـ) ، منشورات دار
مكتبة الحياة بيروت .
٥٤. العوامل المائة النحوية في أصول العربية للجرجاني (ت ٤٧١ هـ) شرح
الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي (ت ٩٠٥ هـ) تح د / البدر اوي زهران ، ط
الثانية ، دار المعارف من دون تاريخ .
٥٥. فتح القدير للشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ) ، تح د / عبدالرحمن عميرة ،
عناية لجنة التحقيق و البحث العلمي بدار الوفاء .
٥٦. القراءات القرآنية في شرح ابن الناظم د/ عامر السعيد عبد ربه ، مجلة كلية
اللغة العربية بالقاهرة ، العدد السادس والعشرون .
٥٧. الكتاب ، كتاب سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)
تح / عبدالسلام هارون ، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ / ١٩٩٨ م ، الناشر مكتبة
الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني .

٥٨. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ) تح د/ محيي الدين رمضان، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م .
٥٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تح / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / علي محمد معوض ، ود / فتحي عبدالرحمن أحمد ، مكتبة العبيكان ، ط الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
٦٠. اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (٥٣٨ - ٦١٦ هـ) ، الجزء الأول تح / غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني تح د / عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان ، دار الفكر - دمشق - سورية ، ط الأولى ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
٦١. اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الدمشقي (ت ٧٧٥ هـ) تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
٦٢. لسان العرب لابن منظور (٦٣٠ هـ - ٧١١ هـ) طبعة دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، عني بتصحيحها / أمين محمد عبدالوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي ، الطبعة الثالثة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
٦٣. مباحث علوم القرآن ، لمناع خليل القطان الدار السعودية للنشر .
٦٤. المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني تح / علي النجدي ناصف ، ود / عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، وزارة الأوقاف - جمهورية مصر العربية .
٦٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت ٥٤٢ هـ) تح/ عبد السلام عبد الشافي ، طبعة محققة عن نسخة أيا صوفيا استانبول رقم ١١٩ دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الأولى ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
٦٦. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ، عني بنشره : ج برجستراسر ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بدون .

٦٧. المساعد على تسهيل الفوائد للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تح د / محمد كامل بركات ، مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة الجزء الأول ، الطبعة الثانية ٢٠٠١ م ، والجزء الثاني ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ م ، والجزء الثالث ، والرابع ، دار المتنبي للطباعة ١٩٨٤ .

٦٨. معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت .
٦٩. معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) تح أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار .

٧٠. معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١ هـ) ، تح د / عبد الجليل شلبي ، منشورات المكتبة العصرية – بيروت – صيدا .

٧١. المغرب في ترتيب المعرب ، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز ، الناشر مكتبة أسامة بن زيد – حلب ، ط الأولى ١٩٧٩ م تح / محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار .

٧٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تح د / مازن المبارك

٧٣. مفاتيح الغيب للرازي (ت ٦٠٦ هـ) دار إحياء التراث العربي – بيروت ط ، الثالثة ١٤٢٠ هـ .

٧٤. المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين ، أبي فراس النعساني الحلبي ، دار الجيل – بيروت – لبنان .

٧٥. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) تح / جماعة ، معهد البحوث العلمية ، وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط الأولى ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م .

٧٦. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العيني ، مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر ، لا طبعة ، لا تاريخ .

- ٧٧.المقتضب صنعة أبي العباس محمد بن يزيد (٢١٠ - ٢٨٥ هـ) تح / محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي .
- ٧٨.مناهل العرفان في علوم القرآن ، للشيخ / محمد عبد العظيم الزرقاني ، تح / فؤاد أحمد زمزلي ، دار الكتاب العربي ، لا تاريخ .
- ٧٩.النحو الوافي لعباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ)، دار المعارف: الخامسة عشرة.
- ٨٠.النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) تح / علي محمد الضباع ، منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- ٨١.النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تح/ سعيد الخوري - بيروت ١٩٨٤ م .
- ٨٢.الهداية في النحو ، إعداد المجمع العلمي الإسلامي ، حققه وعلق عليه / علي بن نايف الشحود .
- ٨٣.مع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) تح / أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، ط الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٧٥٠
٢-	Abstract	١٧٥١
٣-	المقدمة	١٧٥٢
٤-	تمهيد التعريف بالشيخ خالد الأزهرى، وأنواع القراءات	١٧٥٤
٥-	المطلب الأول : التعريف بالشيخ خالد الأزهرى بإيجاز	١٧٥٤
٦-	المطلب الثاني : أنواع القراءات	١٧٥٥
٧-	١. إضافة المائة إلى الجمع	١٧٥٨
٨-	٢. العطف على محل اسم " إن " قبل استكمال الخبر	١٧٦٢
٩-	٣. منح الفصل بين (أن) المخففة من الثقلية وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها دعاء	١٧٦٦
١٠-	٤. إعراب الاسم الواقع بعد (لات) المشبهة بـ (ليس)	١٧٧٠
١١-	٥. جواز النصب والإتباع في المستثنى الواقع بعد (إلا) في كلام تام منفي	١٧٧٤
١٢-	٦. إعطاء (لم) حكم (لن) في عمل النصب	١٧٧٩
١٣-	٧. إضافة المصدر إلى فاعله	١٧٨٣
١٤-	٨. جواز حذف نون الوصف المثني والمجموع إذا نصب بعده مفعوله	١٧٨٦
١٥-	الخاتمة	١٧٨٩
١٦-	ثبت المصادر والمراجع	١٧٩٠
١٧-	فهرس الموضوعات	١٧٩٨